الأمم المتحدة

E/CN.6/2008/NGO/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2007
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2008/1.

180108 180108 07-65890 (A)

بيان

قام الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية بتحليل الموضوع ذي الأولوية للدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة – تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – ويرى أن زيادة عدم المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، سواء بين البلدان أو داخلها، تعوق تنمية حقوق الإنسان وتؤدي إلى توليد صراعات اجتماعية جديدة.

ولا يزال الفقر يتجلى في صورة امرأة من إحدى البلدان الأقل نموا ولا يزال يؤثر في الملايين من النساء، مما يجعل وصولهن إلى استقلالهن الشخصي أمرا مستحيلا، ويزيد من ضعفهن إزاء خطر تعرضهن لشتى أنواع العنف، من سوء المعاملة المترلي والعائلي إلى الاستغلال الجنسي وفي مجال العمل.

ويحذر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية من استمرار الواقع الذي استنكره منهاج عمل بيجين عام ١٩٩٥، والمتمثل في أن المرأة في البلدان التي تقوم بتنفيذ برامج للتكيف الاقتصادي، وخصخصة الخدمات العامة وتخفيض البرامج الاجتماعية، تتحمل المسؤولية عن التزامات جديدة لتفادي ما ينجم عن تخفيض الميزانيات الاجتماعية العامة من آثار على أسرهن. وتعاني المرأة ولا سيما في المناطق الريفية والعاملات المهاجرات إلى حد كبير من هذه الآثار نظرا لاضطرارها لتحمل عبء أكبر لعملها غير المأجور.

ويعتبر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أن من المهم إجراء دراسة متعمقة للظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تلازم العولمة وذلك بغية التعرف على كيفية استخدام العولمة في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

ويرى الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي الذي تنوء به أقل البلدان نموا، إما عن طريق إلغاء ديون تلك البلدان التي وصل سكانها إلى حالة من البؤس، أو عن طريق الوفاء بالالتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويعتبر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أن من الجوهري قيام جميع الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية باستعراض الإجراء الخاص بإنشاء أنظمة وطنية للمحاسبة من أجل الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لمساهمة المرأة في إنتاج الثروة بعملها غير المأجور ولا سيما العمل المترلي والعائلي وتقدير تلك المساهمة.

ويعتقد الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية بأن إدماج منظور جنساني في تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أي عن طريق اعتماد ميزانيات تراعي المنظور الجنساني هو أمر لا غنى عنه لكفالة مشاركة المرأة مشاركة تامة في اتخاذ جميع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوصول بالتالي إلى تمكين المرأة تمكينا حقيقيا وفعالا.

وأجرى الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في لشبونة، (البرتغال)، مناقشة لموضوع ''المرأة والحروب والقانون'' وتوصل فيما يتعلق بموضوع الاستعراض في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة، إلى نتيجة مفادها أن من الجوهري أن تقوم جميع الدول بتنفيذ خطط عمل وطنية من أجل وضع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ موضع التطبيق.

ويعتبر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أن من الضروري ترجمة جميع النصوص القانونية للقانون الإنساني الدولي وتطبيقها مع مراعاة منظور جنساني، مما يعني أنه ينبغي مراعاة اختلاف الآثار التي تخلفها الحروب على المرأة والرجل، وذلك من أجل تخفيف درجة العنف ضد المرأة.

ويعتبر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أن من اللازم أن يتلقى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة العاملين في بعثات حفظ السلام تثقيفا يتعلق بالقانون الإنساني الدولي على نحو يراعي المنظور الجنساني.

ويعتقد الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أن انتشار القانون الإنساني الدولي يدعم احترام حقوق الإنسان.

ويناشد الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية جميع الدول بالعمل الفعال على إنجاز ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

ويشجب الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية الواقع المتمثل في أن إفلات مرتكبي جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب يستمد جذوره من المصالح السياسية والاقتصادية.

ويحذر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية من أن الحروب ترمي إلى تحقيق الأرباح المستمدة من تجارة الأسلحة، أو من إعمار البلدان التي تم تدميرها ومن استقلال موارد تلك البلدان.

ويعتبر الاتحاد الدولي للعاملات في المهن القانونية أنه ينبغي اعتبار الشركات والشخصيات الجماعية التي ترتكب عدوانا اقتصاديا يؤدي إلى الحرب مسؤولة مسؤولية جنائية عن أعمالها.